منتدى المنافسة العربي
الرابع

23-24 أيار/مايو 2023

الرياض، المملكة العربية السعودية

E/ESCWA/ACF/2023/INF.3

ورقة معلومات أساسية

إساءة استغلال المركز المهيمن في الأسواق الرقمية

أعدّت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ورقة المعلومات الأساسية هذه لجلسةٍ عن «إساءة استغلال المركز المهيمن في الأسواق الرقمية» ضمن منتدى المنافسة العربي الرابع 2023. وتعرض هذه الورقة أشكالاً مختلفة من الممارسات المخلّة بالمنافسة في الأسواق الرقمية، بالإضافة إلى تدابير الإنفاذ التي اتخذتها هيئات المنافسة في هذا الصدد.

خلفية

تستفيد البلدان النامية إلى حدٍّ كبير من رقمنة اقتصاداتها، طالما أنّ البنية التحتية الرقمية القائمة متطوّرة بما يكفي لتسهيل الاتصال والتبادل في المناطق التي تفتقر إلى البنية التحتية التقليدية. وقد تساهم الرقمنة في إدخال الشركات المحلية في سلاسل القيمة الإقليمية أو العالمية، وبالتالي توفير الفرص للشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للتوسّع والنموّ بفعالية وكفاءة.

وتضطلع المنصات الرقمية التي تعمل كوسطاء بين الشركات (مثل المورّدين والمعلِنين ومقدّمي المحتوى) وجميع المستخدِمين، بدورٍ رئيسيّ في هذه الأسواق التي يكون بعضها مركّزاً وأحياناً مُحتكَراً.

ومع التزايد المطّرد لعدد المعاملات التي تتمّ من خلال المنصات الرقمية، فإنّ واضعي السياسات وهيئات المنافسة إما ينظرون في إمكانية وضع أو أنّهم قد وضعوا بالفعل لوائح تنظيمية ونُظُماً لمنع وردع الشركات الرقمية العملاقة العاملة في الأسواق من إساءة استغلال الهيمنة. والغرض من اللوائح التنظيمية الجديدة هو حماية المنافسة في السوق الرقمية، وبالتالي حماية المستهلِكين الذين يستخدمون أجهزة الكمبيوتر أو الهواتف الذكية الخاصة بهم لشراء السلع والمنتجات، وإدارة الشؤون المالية أو طلب القروض، وتنزيل التطبيقات، والتواصل مع بعضهم البعض، وحجز الرحلات، والبحث عن المعلومات والبيانات. وتثبت الطائفة الواسعة من أنشطة المستهلِكين عبر الإنترنت إلى أيّ مدى أصبحت المنصات الرقمية جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية للمستهلِكين حول العالم.

وتُظهر العديد من الأسواق الرقمية خصائص معيّنة، مثل التكاليف المتغيّرة المنخفضة والتكاليف الثابتة المرتفعة وتأثيرات الشبكة القوية، وتؤدي هذه الخصائص إلى ارتفاع حصص السوق لعدد صغير من الشركات. وفي بعض الحالات، تؤدي هذه الخصائص إلى ديناميكيات «المنافسة على السوق»، فتستحوذ شركة واحدة على الغالبية الساحقة من المبيعات. وقد تمتلك الشركات في هذه الأسواق المركّزة قوة سوقية، وهي القدرة على رفع الأسعار من جانب واحد وعلى نحو مربحٍ أو خفض الجودة بما يتجاوز المستوى الذي يمكن أن يسود في ظلّ المنافسة.

ولكنّ تحليل هذا الضرر يمكن أن يكون معقداً، وأن يؤدي إلى احتمال حدوث خطأ (مما يُفضي إلى الإفراط في الإنفاذ أو نقصه). فالإنفاذ المتشدّد الذي لا يستند إلى نظريات الضرر الاقتصادية أو لا يعالج خطر الإفراط في الإنفاذ، قد يتسبّب بإلحاق الضرر بالمستهلكين الذين كان من المفترض أن يحميهم، ويقوّض الدعم المقدّم لإنفاذ قوانين المنافسة بصورة أعمّ. ولتحقيق التوازن بين هذه المخاطر، يبدو أن ثمّة حاجة إلى (1) الانفتاح على نظريات الضرر في إساءة استغلال المركز المهيمن، و(2) توخّي الحذر الشديد عند اختيار الحالات التي يجب معالجتها.

وتعرض هذه الوثيقة الممارسات المخلّة بالمنافسة المؤكّدة التي لجأت إليها الشركات الرقمية، والنُهُج التي اعتمدتها كلّ من الهيئات التنظيمية وهيئات المنافسة لردع هذه الممارسات غير العادلة والسلوكيات المخلّة بالمنافسة.

١. إساءة استغلال ممارسات الهيمنة في السوق الرقمية

تقوم الشركات الرقمية، من خلال ممارسات مختلفة، بتوسيع وتعزيز قاعدة بيانات المستهلِكين الخاصة بها للحفاظ على مكانتها المهيمنة. وفي بعض الحالات، يمكن أن تشكِّل الممارسات المعتمَدة إساءةَ استغلالٍ للهيمنة. وفي ما يلي بعض الممارسات المخلّة بالمنافسة:

- استخدام البيانات: تَعْمَد الشركات الرقمية إلى جمع وتوسيع قواعد بياناتها عن طريق اشتراكات العملاء نظراً لتزايد عددهم إلى حدٍّ كبير على المنصات. ويمكن للشركات العملاقة استخدام بيانات العملاء لفهم رغباتهم على نحوٍ أفضل، وبالتالي الحفاظ على مشاركة العملاء حصرياً في منصاتها. علاوة على ذلك، يمكن للشركات العملاقة التي لديها شركات تابعة لها أو تملك خدمات رقمية أخرى (مثل ميتا (Meta) التي تملك تطبيقات واتساب (WhatsApp) وإنستغرام (Instagram) وفيسبوك (Facebook)) أن تجمع كمية هائلة من البيانات الشخصية (بدون موافقة العميل) وأن تستفيد منها، فتحتلّ مكانةً متقدّمة جداً ومهيمِنة في السوق الرقمية. وعلى سبيل المثال، في 11 كانون الثاني/يناير 2023، أصدر مكتب الكارتلات الاتحادي في ألمانيا بيانَ اعتراضٍ على شروط معالجة البيانات في موقع غوغل (Google). فوفقاً لمكتب الكارتلات الاتحادي، تمتلك غوغل خدماتها الخاصة وهي قادرة أيضاً على استخدام العديد من مواقع الويب الأخرى لجمع البيانات ودمجها لأغراض مختلفة. وعليه، أدرك مكتب الكارتلات الاتحادي أنّ هذه الممارسة أتاحت لشركة غوغل إنشاء ملفات تعريف مفصّلة للعملاء[1]. وتسمح هذه العملية للشركات الرقمية العملاقة بإقامة احتكارات، واستغلال البيانات الشخصية وإساءة استخدامها، وفرض حواجز أمام المنافسين الجُدُد، مثل الشركات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في العمل في السوق الرقمية.

- الحدّ من تطبيقات الأطراف الثالثة: تتمتَّع الشركات الرقمية، في العديد من الحالات، بسلطةٍ تقديرية لتقييد تطبيقات الأطراف الثالثة على منصّاتها. فعلى سبيل المثال، قدّم مطوّرون شكاوى ضد شركتَي غوغل وأبل (Apple) مدّعين أنّ إزالة تطبيقاتهم المستقلّة يرجع إلى القضاء على المنافسة في السوق الرقمية وتقويضها، ممّا يشكل ممارسة مخلّة بالمنافسة. ويمكن تحقيق شكلٍ آخر من أشكال القيود على تطبيقات الأطراف الثالثة عندما تمنح الشركات الرقمية معاملة تفضيلية لتطبيقاتها الخاصة. وعلى سبيل المثال، دفع هذا السلوك هيئة المستهلِكين والأسواق في هولندا إلى بدء تحقيقٍ يستهدف متاجر تطبيقات الهاتف المحمول لتحديد مدى تأثيرها على اختيار التطبيقات للعملاء، وما إذا كان هذا السلوك يمثّل إساءة استغلالٍ للهيمنة. وحدَّدت الهيئة السلوكيات الثلاثة التالية التي تتطلّب مزيداً من التحقيق: تفضيل التطبيقات الخاصة على تطبيقات مقدّمي الخدمات الآخرين؛ والمعاملة غير المتساوية للتطبيقات عموماً؛ والافتقار إلى الشفافية في ترتيب التطبيقات[2].

- التجميع والربط: تتمتَّع الكيانات الرقمية بالقدرة والموارد اللازمة لربط منتجاتها و/أو خدماتها بمنتجات مترابطة أخرى تشتدّ الحاجة إليها، وتقدّمها هذه الكيانات أيضاً. من خلال هذه الممارسة، تشجّع الشركات الرقمية العملاء على استخدام خدماتها الخاصة دائماً لجميع أنواع الأنشطة الرقمية. وهذه الممارسة

المخلّة بالمنافسة، والتي تُعتبر إساءة استغلال للهيمنة، تسمح للشركات الرقمية العملاقة بالاستفادة من قوتها السوقية في منصة واحدة (خاصة بها) حصراً، ممّا يؤدي إلى استبعاد المنافسين المحتمَلين من السوق الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل الشركات الكبرى على ضمان ظهور تطبيقاتها أولاً في نتائج البحث. وتؤثر هذه الممارسة مباشرةً على المستهلِكين، لأنها تحدّ من حريتهم في الاختيار[3].

- مكافحة التوجيه: غالباً ما تحدّ الشركات الرقمية العملاقة طُرق الدفع بأنظمتها الخاصة، بناءً على شروطها وأحكامها الخاصة. وتُعتبر هذه الخطوة ممارسة مخلّة بالمنافسة، بما أنّ مطوّري الأعمال يصبحون ملزمين ببيع خدماتهم على منصات عملاقة حصراً، فيخسرون فرصة الانتقال إلى منصة أخرى أرخص. ويمكن أن تؤدي هذه الحصرية إلى إخراج الشركات الصغيرة والمتوسطة من السوق الرقمية، لأنّها لن تكون قادرة على تحمُّل الأعباء المالية ورسوم البقاء على أنظمة الدفع الخاصة بالشركات العملاقة[4].

- عمليات الدمج والاستحواذ (عمليات الاستحواذ القاتلة): نظراً إلى تعذُّر الإيفاء في كثيرٍ من الحالات بعتبة الإخطار السابقة للدمج التي يفرضها قانون المنافسة، تستفيد الكيانات العملاقة من هذه الثغرة للاستحواذ على شركات صغيرة ومتوسطة، مثل الشركات الناشئة التي لا تمتلك أصولاً كثيرة و/أو لديها مبيعات سنوية ضئيلة. وعليه، فإن الاستحواذ على المنافسين الناشئين المحتمَلين في السوق الرقمية يعود بالضرر على السوق ويثير مخاوف متعلقة بالمنافسة. على سبيل المثال، تستفيد المنصات الرقمية العملاقة من المزيد من البيانات، عن طريق عمليات الاستحواذ، ممّا يمكّنها من التمتُّع بحصة أكبر في السوق، وفرض حواجز على المنافسين، والإضرار بمصالح المستهلِكين من خلال رفع الأسعار والحدّ من الخيارات، وغيرها من الممارسات.

تجعل الممارسات المذكورة آنفاً السوق الرقمية شديدة التركّز، ممّا يعني أنّ الشركات القليلة التي تمتلك قوة سوقية لديها القدرة على رفع الأسعار حصراً، و/أو تقليل جودة المنتجات والخدمات. ونتيجةً لذلك، بدأ واضعو السياسات والجهات التنظيمية في العمل باعتماد نظام تشريعي محدَّد لردع ممارسات إساءة استغلال الهيمنة في الأسواق الرقمية بشكل فعّال.

II. أهمية الإجراء المسبَق للتصدي لإساءة استغلال الهيمنة

لقانون المنافسة أثرٌ رجعيّ، ممّا يعني أنّ الشركات تُعاقَب بعد ارتكابها الضرر، مثل الممارسات المخلّة بالمنافسة. وقد تقوم الجهات التنظيمية بتعديل قوانين المنافسة من خلال رفع الغرامات، وهي خطوة أخرى ذات أثر رجعي. ومع ذلك، غالباً ما تكون الشركات الرقمية العملاقة قوية مالياً لدرجة أنّ الغرامة لا تردعها كلياً عن ممارساتها المخلّة بالمنافسة. لذلك، قد تُعتبر التدابير ذات الأثر الرجعي إجراءً متأخراً جداً لمنع الضرر الناجم عن إساءة استغلال الهيمنة من قِبل المنصات الرقمية.

وقد دفع هذا الطريق المسدود الجهات التنظيمية إلى تبنّي نَهج آخر لتنظيم السوق الرقمية، يُعرف بالاجراء المسبَق. ويُعتبر الإجراء المسبَق أكثر وقائية بما أنّ الجهات التنظيمية تتوقّع نتيجة الممارسات المخلّة بالمنافسة التي ترتكبها الشركات الرقمية العملاقة، ممّا يعني أنّ الممارسات المحظورة تُحدَّد مسبقاً وتُحظر قبل حدوثها. من خلال هذا النَّهج، يتمّ تعريف شركات التكنولوجيا الكبرى على الممارسات التي تُصنَّف بأنّها مخلّة بالمنافسة، ومن الأمثلة على ذلك قابلية التشغيل البيني، أي ربط العديد من المنتجات/الخدمات الرقمية ببعضها البعض. واستناداً إلى عتبات ومعايير محدَّدة، يقع على عاتق شركات التكنولوجيا الكبرى واجب إبلاغ هيئات المنافسة، وإطلاعها على أنواع مهمّة من البيانات، والوفاء بالتزاماتٍ معيّنة. علاوة على ذلك، تهدف الإجراءات المسبَقة إلى استكمال قوانين المنافسة بفرض الإنصاف بين المتنافسين، وضمان الابتكار في السوق، وخفض أسعار المنتجات/الخدمات.

وتعتمد عدّة ولايات قضائية نَهج الإجراء المسبَق (الإطار 1).

الإطار 1. الإجراءات المسبَقة

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية

أَدخل واضعو السياسات في المملكة المتحدة نظاماً مسبقاً لردع الممارسات المخلّة بالمنافسة في السوق الرقمية والحفاظ على المنافسة، وأُنشئت وحدة خاصة للأسواق الرقمية ضمن هيئة المنافسة. ويسمح النظام لوحدة الأسواق الرقمية بتعيين الكيانات ذات الوضع الاستراتيجي في السوق، والوصول إلى أنواع محدَّدة من البيانات. واستناداً إلى تقييم البيانات (بعد دراسة كلّ حالة على حدة)، يمكن لوحدة الأسواق الرقمية تطوير وإنفاذ قواعد سلوك وتدابير تنظيمية لإبقاء السوق الرقمية مفتوحة. علاوة على ذلك، يسمح النظام المسبق في البلد لوحدة الأسواق الرقمية باستهداف شركة معيّنة أو مجموعة شركات للحفاظ على المنافسة في السوق الرقمية، من خلال فرض التزامات ملزِمة عليها.

المصدر: European Commission and others, G7: Compendium of approaches to improving competition in digital markets, 2022, p. 34.

الاتحاد الأوروبي

اعتمد الاتحاد الأوروبي إجراءً مسبقاً بموجب قانون السوق الرقمية. يستهدف هذا الإجراء الجهات الرقمية التي تُسمى «حرّاس البوابات» وتحدّد مسبقاً ممارسات ضارّة معيّنة. ولتحديد ما إذا كانت شركة رقمية معيّنة تُعتبر «حارس بوابة»، تُحدّد مسبقاً معايير كميّة دقيقة، مثل حجم الأعمال والقيمة السوقية وعدد المستخدِمين. وكما هو الحال في المملكة المتحدة، يمكن لوحدة الأسواق الرقمية طلب بيانات شركات تكنولوجيا كبرى معيّنة والوصول إليها، مثل واتساب وفيسبوك ماسنجر (Facebook Messenger). ومن واجب شركات التكنولوجيا الكبرى التعاون وتزويد السلطة بالبيانات. وبما أنّ لوحدة الأسواق الرقمية القدرة على فرض بعض الواجبات على شركات التكنولوجيا الكبرى المحدَّدة، فعند حدوث ذلك، يكون «حرّاس البوابات» ملزَمين بالامتثال لقائمة من الالتزامات الذاتية التنفيذ واحترامها، مثل واجبات اعتماد تدابير صارمة لحماية خصوصية وأمن العملاء والمحافظة عليهما.

المصدر: European Commission and others, G7: Compendium of approaches to improving competition in digital markets, 2022.

اليابان

سنَّت اليابان قانون تحسين شفافية وعدالة المنصات الرقمية في شباط/فبراير 2021. يفرض هذا القانون إجراءً مسبقاً على المنصّات الرقمية من خلال مطالبتها بالكشف عن شروطها وأحكامها وغيرها من المعلومات ذات الصلة بمعاملاتها والإخطار المسبَق عند إجراء أيّ تغييرات؛ ووضع إجراءات داخلية مناسبة لضمان الإنصاف في المعاملات أو تسوية النزاعات مع مستخدِمي المنصة؛ وتقديم تقارير التقييم الذاتي السنوية المتعلقة بحالة المعاملات والنزاعات إلى وزير الاقتصاد والتجارة والصناعة في اليابان. وعدم الامتثال لالتزام الإبلاغ هذا يخضع لغرامات. ثمّ يقوم الوزير بمراجعة التقارير وتقييمها، ويكشف عن نتائج التقييم، كما لديه سلطة إصدار التوصيات والإعلانات العامة، عند الاقتضاء. وفي حال الاشتباه بحدوث انتهاك لقانون المنافسة، تُحال المسألة إلى اللجنة اليابانية للتجارة المنصِفة.

المصدر: Jeffrey J. Amato, Japanese Legislature Passes Act to Regulate Big Tech Platforms, 2020.

وفي حين أنّ التدابير ذات الأثر الرجعي تعالج عواقب الممارسات المخلّة بالمنافسة، ممّا لا يضمن أثراً رادعاً قوياً ضد الضرر، يحول النَّهج المسبَق دون حصول ضرر محتمل من خلال فرض شروط وسلوك معيّن على شركات تكنولوجيا كبرى محدّدة.

وإلى جانب التدابير التي تتخذها الجهات التنظيمية، تضطلع هيئات المنافسة بدورٍ أساسيّ في فرض هذه التدابير بحزمٍ في السوق، وضمان الامتثال التام لشركات التكنولوجيا الكبرى لقواعد المنافسة.

III. إجراءات الإنفاذ التي اتخذتها هيئات المنافسة

بدأت هيئات المنافسة في فرض قواعد المنافسة ضد المخالفين الذين يسيئون استخدام هيمنتهم في السوق الرقمية، لا سيّما في سياق معاملات الدمج والاستحواذ. ويعرض الإطار 2 ثلاثة قرارات اتخذتها الهيئات لمراقبة سلوك الشركات العملاقة وردعه.

عند تحليل القرارات والتدابير المماثلة التي اتخذتها مختلف الولايات القضائية، مثل الاتحاد الأوروبي والصين وجمهورية كوريا، يتّضح أنّ الهيئات المعنيّة تستثمر قدراً كبيراً من الوقت والموارد في مراقبة أنشطة الشركات الرقمية العملاقة في السوق الرقمية، وذلك باللجوء إلى التحقيقات المفصّلة واستعراض عمليات الدمج والاستحواذ ودراسات السوق. ونظراً إلى مخاطر الاحتكار التي قد تنجم عن استحواذ الشركات الرقمية العملاقة على الشركات الصغيرة والمتوسطة، تطلق الهيئات تقييمات الدمج والاستحواذ، حتى عندما لا يتمّ استيفاء عتبة الإخطار. علاوة على ذلك، ونظراً إلى القوة المالية وقدرات بيانات شركات التكنولوجيا الكبرى على خفض الأسعار وتقديم منتجات وخدمات مجانية لعدد هائل من العملاء، تحوّل الهيئات المعنيّة اليوم تركيزها عند تقييم الممارسات المخلّة بالمنافسة. تقليدياً، كان تقييم الممارسات والأضرار المخلّة بالمنافسة يعتمد على الأسعار. أمّا اليوم، فيأخذ التقييم في الاعتبار عوامل رئيسية أخرى، مثل جودة الخدمات وحماية الخصوصية وخيارات الإعلان[5].

الإطار 2. قرارات صدرت بحقّ شركات التكنولوجيا الكبرى

الولايات المتحدة الأمريكية - لجنة التجارة الاتحادية

أُدخل في تموز/يوليو 2022، طعنت لجنة التجارة الاتحادية (FTC) في الاستحواذ المقترَح لشركة ميتا على شركة ويذين أنليميتد إنك (Within Unlimited Inc)[i]، وقدّمت شكواها للمحكمة الفيدرالية للحصول على أمر قضائي أولي.

ملخص السياق: تُعتبر شركة ميتا أكبر مزوّد لأجهزة الواقع الافتراضي ومزوداً رائداً للتطبيقات عبر الإنترنت. أمّا شركة ويذين أنليميتد إنك فهي استوديو واقع افتراضي مستقلّ طوّر تطبيقاً للّياقة البدنية اسمه سوبرناتشورال (Supernatural). وفقاً للشكوى، تُعَدُّ ميتا مشاركاً محتملاً في سوق تطبيقات اللياقة البدنية، ولها الأفضلية بسبب مواردها الكبيرة. ومع ذلك، بدلاً من المشاركة لوحدها، اختارت ميتا محاولة الاستحواذ على تطبيق سوبرناتشورال.

قرار لجنة التجارة الاتحادية: ذكرت لجنة التجارة الاتحادية أنّ مشاركة ميتا المستقلة ستزيد من الخيارات المتاحة للمستهلك وتعزّز الابتكار والمنافسة. في المقابل، فإن الاستحواذ من شأنه أن يقضي على الفوائد المحتملة للمشاركة المستقلّة، ممّا يؤدي إلى إضعاف المنافسة في السوق. ووفقاً للجنة التجارة الاتحادية، يهدف عقد الاستحواذ إلى توسيع إمبراطورية ميتا من خلال السعي لشراء تطبيق سوبرناتشورال بصورة غير قانونية. نتيجةً لذلك، رأت لجنة التجارة الاتحادية أنّ الصفقة ستُضعِف المنافسة، الأمر الذي يمثّل انتهاكاً لقوانين مكافحة الاحتكار.

المملكة المتحدة - هيئة المنافسة والأسواق

تقوم هيئة المنافسة والأسواق (CMA) بمراقبة ومراجعة عمليات الدمج في الأسواق الرقمية ديناميكياً. وفي أيلول/سبتمبر 2022، وبعد أن خلُصت هيئة المنافسة والأسواق في تحقيق المرحلة 1 إلى أنّ عملية دمج مايكروسوفت (Microsoft) وأكتيفجن (Activision) قد يؤدي إلى مخاوف متعلقة بالمنافسة في مجال وحدات تحكُّم ألعاب الفيديو، أعادت توجيه القضية إلى تحقيق مفصّل في المرحلة 2ب.

ملخص تحقيق المرحلة 1: تُعتبر مايكروسوفت شركة تكنولوجيا عالمية تقدّم منتجات وخدمات وقد بلغ حجم مبيعاتها العالمية نحو 125 مليار جنيه إسترليني في عام 2021. أمّا شركة أكتيفجن بليزارد (Activision Blizzard) فهي مطوِّر ألعاب بلغ حجم مبيعاتها العالمية 6.3 مليار جنيه استرليني في عام 2021. بالنظر إلى الأدلة التي تشير إلى أنّ مايكروسوفت لديها وحدة تحكُّم ألعاب فيديو رائدة ومنصة سحابية ونظام كمبيوتر شخصي، أثارت هيئة المنافسة والأسواق مخاوف من أنّ مايكروسوفت ستستفيد من ألعاب أكتيفجن مع خدمات ومنتجات مايكروسوفت. ونتيجةً لذلك، خلُصت هيئة المنافسة والأسواق إلى أن الدمج قد يسيء إلى المنافسين ويضرّ بالمنافسة في سوق الألعاب.

اليابان - اللجنة اليابانية للتجارة المنصفة

استعرضت اللجنة اليابانية للتجارة المنصفة استحواذ غوغل على شركة فيتبيت إنك (Fitbit Inc)ج.

ملخص السياق والنتائج: تنشط غوغل في مجموعة واسعة من المجالات، مثل البحث على الإنترنت، والحوسبة السحابية، والبرمجيات، والإعلان الرقمي. أمّا فيتبيت فتنشط في تطوير وتصنيع وتوزيع الأجهزة التي توضع حول المعصم. ووفقاً لما ذكرته اللجنة اليابانية للتجارة المنصفة، على الرغم من أنّ عملية الشراء لم تستوفِ الحدّ الأدنى للإخطار، على النحو المنصوص عليه في قانون المنافسة، فقد كانت الصفقة كبيرة وعليه، كان من المتوقع أن يتأثّر المستهلِكون المحليون. لذلك، قرّرت اللجنة تقييم الصفقة. ونتيجةً لهذا التقييم، اعتبرت اللجنة أنّ صفقة الاستحواذ لن تقيِّد المنافسة في أيٍّ من المجالات التجارية، شرط أن تتخذ كلٌّ من غوغل وفيتبيت سُبُل الانتصاف الصارمة التالية التي تفرضها اللجنة:

- واجهة برمجة تطبيقات مفتوحة لمدّة 10 سنوات.
- إمكانية وصول طرف ثالث إلى بيانات صحة المستخدِم (بموافقة المستخدِم) لمدة 10 سنوات.
- عدم استخدام بيانات صحّة المستخدِم للإعلانات الرقمية في غوغل لمدة 10 سنوات (يمكن تمديدها لمدةٍ تصل إلى 10 سنوات أخرى).

أ. Federal Trade Commission, FTC Seeks to Block Virtual Reality Giant Meta's Acquisition of Popular App Creator Within, 2022.

ب. GOV.UK, Microsoft/Activision deal could lead to competition concerns, 2022.

ج. Japan Fair Trade Commission, JFTC Reviewed the Proposed Acquisition of Fitbit, Inc. by Google LLC, 2021.

اعتبارات خاصة بالمنطقة العربية

بالنظر إلى ما سبقٍ ذكره من أدلة ونُهُج وتدابير اتخذتها السلطات القضائية الغربية والآسيوية، على واضعي السياسات والمنظّمين والهيئات المعنيّة في المنطقة العربية بدء العمل بنشاطٍ لسنّ إصلاحات تشريعية لمعالجة الممارسات المخلّة بالمنافسة في السوق الرقمية. ويمكن أن تشمل هذه الإصلاحات اعتماد إجراءات مسبَقة. وبالنظر إلى القوة المالية لشركات التكنولوجيا الكبرى وقواعد بياناتها الضخمة التي يمكن أن تولّد اختلالاً في توازن الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ينبغي على هيئات المنافسة العربية البدء في تطوير قدراتها البشرية وأدواتها ومواردها ومهاراتها لتعزيز معرفتها وتقييماتها للسوق الرقمية. والأهمّ من ذلك، على البلدان العربية التي لديها هيئات منافسة راسخة وسوق رقمية ناشئة أن تدرس أسواقها بعناية، وأن تتّخذ التدابير والإصلاحات التشريعية المناسبة لحماية العملاء والشركات الصغيرة والمتوسطة المحلية من الممارسات المخلّة بالمنافسة. وفي سبيل المضي قُدُماً، يمكن لهيئات المنافسة التي تسعى إلى معالجة إساءة استغلال الهيمنة في الأسواق الرقمية أن تستفيد من تعاونٍ دوليّ أعمق، نظراً إلى النطاق الدولي للعديد من الشركات الرقمية. بالإضافة إلى ذلك، لا تزال ثمّة فرص كبيرة لتطوير منهجيات جديدة تساعد الهيئات على تقييم الظروف الفريدة في الأسواق الرقمية، وتحديد ظروف أوضح قد ينشأ عنها الضرر[6].

الحواشي

1 FCO, Statement of objections issued against Google's data processing terms, 2023.

2 Authority for Consumers and Markets, ACM launches investigation into abuse of dominance by Apple in its App Store, 2019.

3 Obhan and Associates, Anti-Competitive Practices in Digital Markets by Big Tech under Government Scanner, 2023.

4 المرجع نفسه.

5 Baker and Miller, FTC v Facebook – where are they now?, 2022.

6 OECD, Abuse of Dominance in Digital Markets, 2020.

23-00329